ابنُ طاهر النحويُّ: انفراداتُه، واختياراتُه: "دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة"

المؤلف: إعداد: د. محمد مصباح المغربي
العناوين: أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية بكلية اللغة العربية بالجامعة الأسمرية الإسلامية

استلمت الورقة بتاريخ 2021/12/4
وقبلت بتاريخ 2021/12/30
ونشرت بتاريخ 2022/01/10

الكلمات المفتاحية:
تذكر هنا أهم الكلمات المفتاحية (ابن طاهر، انفرادات، اختيارات، النحوي)

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين. وبعد: فكُثُرٌ أولئك العلماء الأجلاء الذين خدموا اللغة العربية، وقدَّموا لها الكثير والكثير، سواء بالتأليف والآراء، أو بالتعليم والإقراء، وهو ما أسهم في الحفاظ على هذه اللغة، ونموها وتطورها على مدى الأزمنة. وقد نالت معظم تلك الجهود عناية كبيرة في العصر الحديث، فحُقق كثيرٌ من المؤلفات والمخطوطات، وحظيت جل الآراء والأقوال بالدراسة والنقد والتحليل، وتنوعت الدراسات التي تُعنى بالعربية وفروعها. لكن ثمة من علماء العربية وأساطينها من لم ينل حظه من الاهتمام والعناية، بالرغم من أعماله الكبيرة، وجهوده البارزة في خدمة اللغة، وبخاصة علم النحو الذي يعد المدخل الرئيسي لتعلم اللغة. ومن بين هؤلاء العلماء العلامة: "محمد بن طاهر الإشبيلي"، إمام العربية في بلاد الأندلس والمغرب، الذي اشتهر بإتقانه لكتاب سيبويه حفظا وتدريسا، ونُقِلت عنه عديد الآراء والانفرادات والاختيارات في النحو، وذاع صيته فيه، وأصبح مقصدا لطلاب العربية، ومحل اهتمام العلماء بعده بآرائه النحوية ونقلها ونقدها، وقد وصفه السيوطي بقوله: "كان من حُذَّاق النحويين، وأئمة المتأخرين"(1). ومع ذلك فلم تحظ آراؤه باهتمام كبير، ولم تنل اختياراته أي عناية من قبل الباحثين، والمهتمين باللغة حديثا؛ لذا رأيت أن أقوم في هذا البحث بجمع بعض آرائه، ودراسة شيء منها وتحليليه، تحت عنوان: "ابنُ طاهر النحوي، انفراداتُه، واختياراتُه: دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة". وتهدف الدراسة إلى بيان جهود هذا العالم ودوره في خدمة اللغة، وإبراز مكانته العلمية وتأثيره فيمن بعده. وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى: "مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع". المقدمة: اشتملت على توطئة للموضوع المبحوث، مع بيان خطته وتقسيماته. التمهيد: خصصتُها للتعريف بابن طاهر والترجمة له باختصار، مع بيان طريقة دراسة المسائل. المبحث الأول: خصصته لدراسة بعض انفرادات ابن طاهر النحوية. المبحث الثاني: أفردتُه لدراسة بعض اختيارات ابن طاهر النحوية. الخاتمة: ضمنتها ذكرا لأهم نتائج البحث العلمية التي توصلت إليها. ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في هذه الدراسة. والله أسأل التوفيق والسداد، والهداية إلى طريق الرشاد؛ إنه نعم المولى ونعم النصير. الباحث.

التمهيد: "تعريف بابن طاهر":

- اسمه، ولقبه، ونشأته: هو: العلامة النحوي الحافظ البارع: أبو بكر، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي الأقصيري، عُرِفَ بـ"الخِدَبِّ"، والخِدبُّ لغةً: الجافي، أو الطويل، ويقصد به هنا: الشيخ العظيم، وُلد ابن طاهر بإشبيليا بالأندلس، وبها نشأ وترعرع(2)، ولم أقف على تاريخ ولادته.

- دراسته، وتكوينه العلمي: أخذ ابن طاهر العلوم وبخاصة العربية على يد علماء الأندلس، من أشهرهم: أبو القاسم: عبد الرحمن بن محمد الرماك (ت: 541ه)، وأبو الحسن: علي بن مسلم اللخمي (ت: 530ه)، وابن الأخضر: علي بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت: 514ه)، وغيرهم.

وقد برع في علم النّحو، وأجاده، حتى قيل فيه: "إنّ كتاب سيبويه كان على لسانه"(3).

- حياته، ونشاطه العملي: بعد أن أتم ابن طاهر تعليمه، وأصبح سيد أهل زمانه في العربية، انطلق في أداء رسالته، فأكبَّ على الكتاب، وواظب على تدريسه وشرحه، وإقرائه في بلاد مختلفة، فأقام بمدينة فاس مدة، يقرئه بها، ثم ترك بلاد المغرب متجها إلى المشرق لقصد الحج، فدخل مصر، وأقام بها، وأقرأ الكتاب هناك، ثم اتجه

(1) بغية الوعاة: 28/1.
(2) ينظر: إنباه الرواة: 194/4، وبغية الوعاة: 28/1، ومعجم المؤلفين: 271/8.
(3) إنباه الرواة: 194/4، وينظر: تاريخ الإسلام: 313/40، والوافي بالوفيات: 81/2.

إلى الحجاز حاجًا، ثم عاد إلى مصر؛ ليرتحل منها إلى حلب، ثم إلى البصرة، فأقرأ بهما الكتاب وغيره مدة من الزمن، ثم أفل فيما بعد عائدا إلى بلاده.
ومع انشغال الشيخ ابن طاهر بالعلم تدريسا وتأليفا فإنه لم يكن عالة على غيره في تحصيل رزقه ومعاشه، بل كان يحترف الخياطة، ويمتهن البيع، ويمارس التجارة، وكان يسكن الخانات لأجلها(1).
- طلابه، وآثاره العلمية: لما ذاعت شهرة ابن طاهر، وسمت مكانته العلمية، وفد عليه طلاب العلم من كل مكان؛ للأخذ عنه. ومن أجلِّ طلابه الذين تتلمذوا عليه: العلامة أبو الحسن علي بن محمد، ابن خروف، (ت: 609ه)، وأبو ذر مصْعَب بن محمد الْخُشَنِي، (ت: 604ه)، وَعبد الْحق بن خَلِيل السكونِي(2).
أما أشهر آثاره العلمية: فبالإضافة إلى ما قام به العلامة ابن طاهر من عمل متميز وطويل في التدريس وإقراء كتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي، ومعاني القرآن الكريم للفراء، فإنه قد ترك من بعده عددا من المؤلفات والآثار العلمية، التي تظهر تفوقه، وتبرز مكانته العلمية، من أشهرها:
- "الطُّرَرُ": هو تعليق على كتاب سيبويه، لم يسبق إلى مثله، وعليه اعتمد تلميذه العلامة ابن خروف في شرحه، وقد نعَتَهُ السيوطي بقوله: "له على الكتاب طررٌ مدونة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، ...، وَقَفْتُ على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة"(3).
- "تعليقات": على كتاب الإيضاح في النحو"، لأبي علي الفارسي، وقد كان يقرئها لطلابه(4).
- مكانة العلمية: يعد ابن طاهر من أئمة النحو المتأخرين، وعلمائه المميزين، موصوفا بالحذق والنبل، صاحب اختيارات وآراء، ولعظم مكانته وسمو رفعته كان الناس يرحلون إليه في العربية، فأخذوا عنه الكتاب، وصفه ابن الزبير بأنه عالم نحوي مشهور، بارع في تدريس الكتاب(5)، وثبت أنه جَمعَه بزيد بن الحسن الكندي البغدادي يوما مجلسٌ في حضرة الأمير عز الدين فرّخشاه بالقاهرة المعزّية، "وجرى بينهما كلام، حكى الكندي قال: كنت إذا ذكرت مسألة سرد الكلام عليها من كتاب سيبويه، فتحقّقت أنه أحفظ النّاس للكتاب"(6)، وحتى بعد أن أصيب ابن طاهر في عقله عند نزوله ببجاية، كان متى عاد إليه عقلُه مُجيدًا للكلام في المسائل العلمية، ومن ثَمَّ قال فيه الصفدي: "ورُبَّما ثاب إليه عقلُه، فتكلم فِي مسائل أحسن ما يكون"(7).
- وفاته: بعد رحلة عطاء طويلة، وتنقلات عديدة علا فيها كعب ابن طاهر، وسطع نجمه، وتخللتها عدة أسفار، وأثناء رحلة عودته إلى بلده، وبعد أن حط رحاله ببجاية؛ ليتجهّز منها لسفره، أصيب باختلاطٍ في عقله فأقام بها، حتى وافته المنية، سنة: (580ه)، على أرجح الروايات(8).
- طريقة دراسة المسائل وتناولها:
تنظيما للعمل في هذا البحث ستكون آلية الدراسة والمناقشة لبعض مسائل ابن طاهر وفق الآتي:
أولا: عرض أصل المسألة، من خلال المشهور من آراء النحاة.
ثانيا: ذكر رأي العلامة ابن طاهر ضمن المسائل المدروسة.
ثالثا: موقف النحاة من رأيه في المسائل، وتعليق الباحث عليها.
وبعدا عن الإطالة وسعيا إلى البيان والتوضيح سأكتفي في كل مبحث من مبحثي الدراسة بتناول أربع نماذج فقط من هذه المسائل، ثنتان منها في الأحكام النحوية، وثنتان أخريان في الإعراب.
والله ولي التوفيق.

(1) ينظر: إنباه الرواة: 194/4، والوافي بالوفيات: 81/2، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 253.
(2) ينظر: تاريخ الإسلام: 313/40، وبغية الوعاة: 28/1، ومعجم المؤلفين: 271/8.
(3) بغية الوعاة: 28/1.
(4) ينظر: الوافي بالوفيات: 81/2، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 253، وهدية العارفين: 496/1.
(5) ينظر: تاريخ الإسلام: 313/40، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 253، وبغية الوعاة: 28/1.
(6) إنباه الرواة: 194/4.
(7) الوافي بالوفيات: 81/2، وينظر: إنباه الرواة: 194/4، وتاريخ الإسلام: 313/40.
(8) ينظر: إنباه الرواة: 194/4، والوافي بالوفيات: 81/2، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 253، وبغية الوعاة: 28/1، وهدية العارفين: 496/1، ومعجم المؤلفين: 271/8.

المبحث الأول: "بعض انفرادات ابن طاهر النحوية":

المقصود بالانفرادات تلك الآراء والأحكام التي يختص بها أحد العلماء في مسألة من المسائل، سواء أسبق إليها بشيء من الآراء الأخرى؛ ليضيف إليها حكما آخر، أم أنه انفرد بذلك وحده.

وكثيرة تلك المسائل التي تعددت فيها آراء النحاة؛ وهذا دليل على سعة اللغة العربية، وقابليتها للتنوع، وفقا لما يتوافر من الأدلة والشواهد والنصوص، أو لما يظهر من توجيهات وتعليلات وقياسات.

ولمَّا كان العلامةُ ابن طاهر أحد النحاة الذين انفردوا ببعض الآراء التي أَثْرَت الموضوعات النحوية، ولقيت اهتماما عند النحاة من بعده، فقَبِلوا بعضها، وقابلوا بعضها الآخر إما بردها أو الاعتراض عليها، فقد رأيت من باب التعريف بهذا العَالِم وبيان مكانته العلمية أن أتناولَ في هذا المبحث، بعضا من المسائل التي انفرد بها، وورد ذكرها في بعض كتب النحو، وَفْق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: "انفراداته في الأحكام النحوية": أتناول فيه مسألتين من آراء ابن طاهر، هما:

المسألة الأولى: رأي ابن طاهر في أقسام: (أَنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع:

تأتي (أَنْ) حرفا ناصبا مصدريا دالا على الاستقبال، وهي غير المفسرة، والزائدة، والمخففة من الثقيلة، وعَمَلُ المصدرية هو نصب الفعل المضارع، وتعيينه للاستقبال، ويَعُدُّها النحاة أم الباب، وتعمل ظاهرة، كقوله تعالى: {وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ}، البقرة، من الآية: "183"، ومضمرة، كقوله سبحانه: {وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}، الأنعام، من الآية: "71"، و(أَنْ) الناصبة للمضارع هي نفسها الداخلة على الماضي، نحو: عجبت من أنْ تَأَخَّرَ القادمُ، وعلى الأمر، نحو: أنْصَحُ لك أن بادرْ إلى ما يرفع شأنك، لكنها مع الأخيرين لا تنصبهما لفظًا ولا محلًّا، وتُؤوَّل مع الفعل بعدها بمصدرٍ يعرب بحسب موقعه في الجملة، فيكون تأويل الجملة الأولى: عجبت من تَأَخُّرِ القادم، ويكون تأويل الثانية: أنصح لك المبادرةَ إلى ما يرفع شأنك، هذا ما عليه جمهور النحويين(1).

لكن ابن طاهر ذهب إلى مخالفتهم في (أَنْ) الداخلة على المضارع الناصبة له، فهو يرى أنها قسمٌ مستقل بذاته، فهي عنده ليست الداخلةَ على الماضي ولا على الأمر، وهو ما دعا بعض النحاة إلى الاعتراض على رأيه هذا وردِّه، وعدَّه رأيا غير صحيح، ومنهم ابن هشام، والمرادي(2).

واحتج ابن طاهر لرأيه بأمرين: أولهما: "أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال؛ فلا تدخل على غيره كالسين وسوف. وثانيهما: أنها لو كانت الناصبة لحُكِمَ على موضعها بالنصب، كما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية، ولا قائل به"، وقد أجيب عنهما بما يناقضهما(3).

والذي يظهر للباحث في هذه المسألة أن ابن طاهر نظر إلى جانب العمل في اللفظ، والتأثير في المعنى، فراعى عمل "أنْ" الظاهر فيما بعدها، وهذا بيِّنٌ في المضارع، فهي تنصبه لفظا ومحلا، وتعمل فيه ظاهرة ومضمرة، وهذا العمل ينبني عليه تعيين زمنه للاستقبال، بعكس الماضي فإنها لا تنصبه؛ لأنها لا تؤثر في معناه شيئا، ومثله الأمر، فهي لا تنصبهما، لا لفظا ولا محلا، بخلاف "إنْ" الشرطية: فإنها لمَّا قلبت الماضي إلى الاستقبال ناسبها العمل في محله، يضاف إلى ما ذكر أن: "وصل (أَنْ) بالماضي، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه، أما وصلها بالأمر ففيه خلاف، فسيبويه يُجوِّزُه، بدليل دخول الجار عليها، في نحو: كتبتُ إليه بأَنْ قُمْ، أو: كتبتُ إليه بأَنْ لا تَقُم، ...، فيكون التقدير: كتبت إليه بالأمر بالقيام، أو بالنهي عن القيام، وغير سيبويه يقول: إنَّ كل موضع وقع فيه الطلب سواء أكان أمرا أم غيره، هو صالح لأن تكون (أَنْ) فيه تفسيرية، بمعنى: (أَيْ) المفسرة"(4).

فظهر بذا الفرق بينها وبين الداخلة على غير المضارع، وهو ما دعا ابن طاهر إلى عدها قسما مستقلا.

المسألة الثانية: رأي ابن طاهر في الخلاف في: (عمل اسم الفاعل الماضي المجرد من "أل"):

هناك خلاف بين النحاة في مسألة: (عمل اسم الفاعل المجرد من "أل"، مع دلالته على الماضي)، سواء بالنسبة إلى الفاعل، أو إلى المفعول به، ولهم في عمل اسم الفاعل الماضي المجرد من "أل" أقوال عدة، وسأقتصر هنا على مسألة واحدة، هي رَفْعُه للفاعل، سواء أكان ظاهرا أم مضمرا؛ لاتصالها بموضوع الدراسة، حيث اختلف النحاة في هاتين المسألتين بين مجوز ومانع، وهذا تفصيل لهما:

الأولى: عمل اسم الفاعل المجرد من "أَلْ" الدال على المضي الرفع في الظاهر، للنحاة فيه مذهبان:

أولهما: ذهب ابن جني ووافقه الشلوبين ومتأخرو المغاربة إلا ابن عصفور، إلى أنَّ اسم الفاعل متى كان خاليا من "أل"، ودالا على الماضي، فإنه لا يرفع الفاعل الظاهر، قال العكبري: "فأما اسم الفاعل إذا كان للمضي فلا يعمل"، وحجة هؤلاء "أن الماضي لا يشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يشبهه، فلم تحمل علته في العمل، كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب"(5).

(1) الجنى الداني: 217، وهمع الهوامع: 359/2، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: 75.
(2) ينظر: مغني اللبيب: 170/1، 171، وموصل الطلاب: 120، وهمع الهوامع: 359/2.
(3) ينظر: مغني اللبيب: 171/1، 172.
(4) النحو الوافي: 409/1، بتصرف، وينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: 97/1، 98.
(5) اللباب في علل الإعراب: 438/1.

ثانيهما: ذهب سيبويه وآخرون، إلى أن اسم الفاعل متى جرد من "أل"، ودل على الماضي فإنه يرفع الظاهر، واختاره ابن عصفور، ورأوا أن رفعه للظاهر لا بد منه، وفي هذه المسألة تفصيل لا حاجة إليه هنا(1)؛ لكونها ليست من انفرادات ابن طاهر، إنما ذكر هذا الوجه؛ لاتصاله بالمسألة الثانية.

الثانية: عمل اسم الفاعل المجرد من "أَلْ" الدال على المضيِّ الرفع في المضمر المستتر، فيه مذهبان:

أولهما: مذهب جمهور النحاة: ذهبوا إلى أنه يعمل الرفع في المضمر المستتر، وقد حكى ابن عصفور اتفاقهم على ذلك، وردّ حكايته أبو حيان وغيره؛ لأن ثمة من النحاة مَنْ منع إعماله، وفق ما سيأتي بيانه.

ثانيهما: ذهب ابن طاهر وابن خروف وآخرون إلى منع إعمال اسم الفاعل الخالي من "أل" الدال على المضي في المضمر المستتر، وهو رأي قابله أكثر المتأخرين بالرفض، ووصفوه بالبعد(2)، قال أبو حيان: "فإن كان مضمرًا فحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على أنه يرفعه، وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف، ذهب الجمهور إلى أنه يرفعه، وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمر، والذي تلقفناه أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير"(3).

وقد ردَّ ناظر الجيش الرأي القائل بمنع رفع اسم الفاعل للمضمر، بقوله: "لا يتوجه لي كون اسم الفاعل الماضي لا يرفع، وذلك أنّ المشتقّ بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا، فليس محله الرفع بمشابهة الفعل، بل العمل الذي يعمله لمشابهته الفعل إنما هو النصب، ومما يدل على ذلك أنّ اسم الفاعل الذي معناه ماض معنى الوصفية فيه باقٍ، ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنّه لا بدّ له من مرفوع يقتضيه لذاته؛ فلا فرقَ فيه بين أن يكون مضمرا أو ظاهرا"(4).

والمذهب القائل بجواز الإعمال محل قبول؛ لوضوح حجته ودليله؛ ويكفيه قوة أنه مذهب جمهور النحاة، لكن الذي ظهر لي أن اختيار ابن طاهر ومن وافقه لعدم الإعمال إنما جاء لأسباب عدة، أظهرها:

- أنه راعى وضع اسم الفاعل؛ فإنه لما كان مشتقا من الفعل وفرعا عنه، ضعف عنه في الرتبة والعمل، بدليل أنه يمتنع عمله إلا بشروط، وقد ذكر النحاة أن من معاني لام الجر الإتيان بها لتقوية العامل، قال الأزهري في معاني هذه اللام: "المعنى السادس: تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعًا في العمل، كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة، نحو: "عجبت من ضرب زيد لعمرو"، و"نحو: {مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ}"(5)، البقرة: "100"؛ لذا اختار عدم الإعمال قياسا؛ إشارة للفرق بين الأصل والفرع.

- أنه لا دليل قطعيا في هذ المسألة يُرجِّح المذهب القائل بالإعمال، فيبقى الرأي فيها اجتهادا؛ لذا فإن متأخري النحاة بعد ابن طاهر لم يكن لهم موقف موحد من رأيه، ففي حين وصفه بعضهم بالبعد دون تعليل؛ ذهب غيرهم كأبي حيان إلى القول بأن ما تلقفوه فيها هو جواز الإعمال.

- أنه لما وقع الخلاف في إعمال اسم الفاعل المجرد من "أل"، الدال على الماضي في الظاهر مع وجوده فمن باب أولى أن يقع هذا الخلاف في إعماله في المضمر؛ لاستتاره وضعفه، وهذا واضح جدا.

ومن ثم ففي رأيي أن ما ذهب إليه ابن طاهر في المسألة قائم على القياس والاجتهاد؛ لعدم وجود مرجح لأحد الرأيين على الآخر.

المطلب الثاني: "انفرادات ابن طاهر في الإعراب": فيه أتناول مسألتين من انفراداته الإعرابية:

المسألة الأولى: إعراب: "والحائطَ"، "والشرَّ"، في قولهم: "رأسَك والحائط"، وقولهم: "إياك والشر":

اختلف النحاة في إعراب ما بعد الواو في هذين المثالين ونظائرهما، ولهم فيه ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب أكثر النحاة، منهم السيرافي، واختاره ابن عصفور، هو أن ما بعد الواو في نحو: (الحائط، والشر) معطوفان على (إياك) المنصوب بفعل واجب الإضمار، فهو من باب عطف المفردات، وتقدير الأصل فيهما: "اتّق رأسَك أن يدُقّ الحائطَ، والحائطَ أن يُصيب رأسَك"، "احذر نفسك أن تدنو من الشر، والشرَّ أن يدنو منك"، فلما حذف الفعلان وفاعلاهما استُغني عن المضاف بعدهما: (رأسك، ونفسك)، فانفصل الضمير المضاف إليه، منتصبا؛ لأنه حلَّ محلَّ المفعول به(6).

واعترض بعضهم عليه بأن "إياك" محذَّرٌ وما بعد الواو محذَّرٌ منه، وأن العطف يقتضي المشاركة في المعنى، وأجيب بأنه لما كان مقتضى العطفِ الاشتراكَ في معنى الخوف، فإنه لا يمتنع أن يكون أحدهما خائفًا، والآخر مخوفًا منه، كما ذكر ذلك المحققون(7).

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 198/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2739/6

(2) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2739/6، وحاشية الصبان: 444/2.

(3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 328/10.

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2739/6.

(5) التصريح على التوضيح: 644/1.

(6) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، شرح الألفية: 1153/3، 1154، وشرح التصريح على التوضيح: 274/2، حاشية الصبان على على شرح الأشموني: 281/3.

(7) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، شرح الألفية: 1153/3، 1154، وشرح التصريح على التوضيح: 274/2.

الثاني: ذهب ابن طاهر وابن خروف ومن وافقهما إلى أن ما بعد الواو في نحو: (الحائط، والشر) منصوبان بفعل آخر مضمر بعد الواو، فيكون التقدير: إياك باعد من الشر، واحذر الشر، ويكون الكلام هنا من قبيل عطف الجمل على بعضها(1).

وهو وجه يرى بعض المعاصرين أنه من التكلف والتعسف، وعلله بالقول: "إنَّك إذا قلت: إياك باعِدْ من الشر، كان تحذيرا من الشر، فلا داعي لأن يقول: واحذرِ الشرَّ"(2).

الثالث: اختار ابن مالك قولا ثالثا، هو أن الثاني معطوف عطف مفرد، لا على التقدير الأول، بل تقديره: اتقِ تلاقي نفسك، والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويرى أن هذا أقلُّ تكلفا من غيره(3).

لكن بعض المعاصرين كما سبق يرى أن هذا الوجه الأخير - كسابقه -، فيه "تكلف واضح، تبدو فيه كثرة الحذف بدون موجب"، بل يرى أنه من "الراجح في مثل هذا أن تكون الواو للمعية، والمعنى: إياك وممارسة المراء، أو التلبس به، أو مصاحبته، ونحو ذلك، ولا داعي لهذه التقديرات المتكلفة"(4)، فيكون هذا الرأي قولا رابعا في هذه هذه المسألة.

ومع القول بأن عدم التقدير أولى من التقدير، كما هو معلوم في هذا الفن؛ فإن الذي يذهب إليه البحث في هذه المسألة هو مراعاة المعنى أكثر من التركيب، فإذا كان المعنى المراد هو الدلالة على تحذير خاص منهما أي: حال كونهما مجتمعين، فلا شك أن مجيء الواو عاطفة لمفرد على مفرد أولى؛ لكونها لمطلق الجمع، أما إذا كان المرادُ التحذيرَ منهما تحذيرا عاما سواء أكانا مجتمعين أم منفصلين، فإن الواو هنا تكون عاطفة لجملة على أخرى؛ لتعدد التحذيرات، وتنوعها، وهذا ما يستدعي مثل هذا النوع من التركيب، بأن تُضمِر لكل واحد منهما فعلا، ولعل هذا ما أراده ابن طاهر، ولأن لم يشر إليه.

ثم إن مسألة إضمار الفعل وفاعله سائغ في لغة العرب، وكثير في استعمالاتهم، وقد تناوله النحويون بالذكر والبيان، وأفرد له إمامهم سيبويه فصلا وسمه: بـ(ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل)(5)؛ لذا فلا داعي داعي لرد بعض الأقوال ما دام هناك ما يعضدها، ويبقى الاختلاف في هذه المسألة اختلاف تنوع، يضيف للمسألة دلالات أخرى، وفضاءُ اللغة العربية رحب يسع الجميع.

المسألة الثانية: إعراب: "العراك، والجماء"، في قولهم: "أوردها العراك، ومررت بهم الجماء الغفير":

إعراب هذه الأمثلة من المسائل التي تباينت آراء النحاة فيها، على أقوال عديدة، أشهرها:

الأول: ذهب الأخفش والمبرد وآخرون إلى أن هذه الأسماء: (العراك، الجماء) ونحوها، ليست بأحوال في حقيقتها، بل الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، ومن ثم فبعض هؤلاء قدر تلك العوامل أفعالاً، وهو مذهب الفارسي، وبعضهم الآخر قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال، وتقدير: أرسلها العراك، (تعترك العراك، أو معتركة العراك)(6)، وأن (العراك) "مصدر باق على مصدريته، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله ومبين لنوعه معا؛ وذلك العامل يقدر وصفا منكرا، واقعا حالا من الضمير البارز المتصل العائد إلى الأتن، وكأنه قال: فأرسلها معتركة العراك، أي: مزدحمة الازدحام المعهود"(7).

الثاني: ذهب ابن طاهر، وابن خروف، وجماعة من النحويين إلى أن هذه الأسماء (العراك) وأشباهها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، منتصبة على الحال بنفسها، مشتقة من ألفاظها ومن معانيها، ونسب ابن خروف هذا إلى سيبويه، وزعم أن ذلك مذهبه، فيكون التقدير عنده: مُعْتَرِكةً(8)، ومن ثَمَّ فإن فإن "هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل في الحال، من وجهين: كونه مصدرا، وكونه معرفة -، وهو في التأويل وصف منكر؛ لأن المعنى: أرسلها مُعَارِكةً"(9).

وقد نقل محقق الإنصاف قول الأعلم الشنتمري في إعراب: "أرسلها العراك"، ونصه: "وهو مصدر في موضع الحال، والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا؛ لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال: أرسلها تعترك الاعتراك"(10).

الثالث: يرى الكوفيون ومن وافقهم أن الفعل: "أرسل" في قولهم: أرسلها العراك، قد ضُمِّن معنى (أورد)، وهذا الأخير ينصب مفعولين، فيعرب (العراك) مفعولا ثانيا له، في حين يعرب الضمير المتصل مفعولا أولا، فكأنهم يقصدون عنا: أوردها العراك: أي: الازدحام، وأرادوا مكانه(11).

---

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 274/2، وهمع الهوامع: 23/2.
(2) معاني النحو: 113/2.
(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، شرح الألفية: 1154/3، وشرح التصريح على التوضيح: 274/2.
(4) معاني النحو: 114/2.
(5) ينظر: الكتاب: 253/1.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 680/2، وارتشاف الضرب: 1563/2، وأوضح المسالك، بتحقيق البقاعي: 257/2.
(7) السابق.
(8) ارتشاف الضرب: 1563/2، وتوضيح المقاصد والمسالك، شرج الألفية: 700/2.
(9) أوضح المسالك، بتحقيق البقاعي: 257/2، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك، شرح الألفية: 700/2.
(10) الإنصاف في مسائل الخلاف: 677/2.
(11) ينظر: ارتشاف الضرب: 1563/3، 1564، وأوضح المسالك، بتحقيق البقاعي: 257/2.

وفي هذه المسألة أقوال أخرى عدة، يضيق المقام هنا عن ذكرها وعرضها، فيرجع إليها في مظانها(1).
ومما سبق بيانه يظهر أن اختلاف النحاة في إعراب هذه الأمثلة ونحوها قائم على اختلاف تقديرهم وتأويلهم لهذه المنصوبات، وكذلك للعوامل المؤثرة فيها، وقد علَّل كل منهم لما ذكر، ولا يخلو قول من هذه الأقوال من تأويل وتقدير؛ لأن طبيعة التركيب في هذه الأمثلة ونظيراتها استدعت ذلك، ويبقى الأقرب منها للقبول والأخذ ما كان أبعدها عن التكلف في التقدير والإضمار.
ومن بين هذه الإعرابات إعراب العلامة ابن طاهر ومن وافقه لها على أنها منصوبة على الحال؛ لوقوعها موقع اسم الفاعل، والذي يظهر لي أن هذا الرأي أقرب إلى الدقة من غيره من بقية الآراء؛ لما فيه من قلة التقدير والتأويل، وبعده عن تكلّف إضمار، فإعراب ابن طاهر لها على أنها (حال منتصبة بنفسها)، مبني على جواز وقوع المصدر المعرف موقع الحال، وقد ورد ذلك في كلام العرب، في ألفاظ سماعية تحفظ ولا يقاس عليها، ومن بينها هذه الأمثلة محل الدراسة(2).
وهناك من النحاة من أجاز القياس على المسموع؛ مخالفا بذلك القاعدة القائلة بعدم جواز مجيء المصدر المعرف حالا، كما فعل العكبري في إعرابه لقوله تعالى: {خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ}، الإسراء: "100"، وكما في إعراب (الْأَذَلَّ)، في قراءة من قرأ شذوذا: {لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلّ}، المنافقون: "8"، على أنها حال، وقد اعترض السمين على ذلك التأويل والإعراب؛ لأن المصدر المعرَّف لا يقع موقعَ الحالِ إلا سماعا، فهو يحفظ ولا يقاس عليه(3).
والكلام في هذه المسألة يطول، ومع ترجيحي للقول الأول يبقى لبقية الأقوال الأخرى مكانتها وقيمتها.

(1) ينظر: المصدران السابقان.
(2) ينظر: الأصول في النحو: 164/1، وارتشاف الضرب: 1563،3، 1564، وتوضيح المقاصد والمسالك، شرح الألفية: 700/2، وتمهيد القواعد: 2258/5.
(3) ينظر: الدر المصون، 519/6، 419/7، 343/8.

المبحث الثاني: "بعض اختيارات ابن طاهر النحوية":

من ملامح التوسع في الأحكام النحوية تلك الاختيارات التي سلكها كثير من متأخري النحاة؛ لترجيح وجه أو رأي على سواه عند المتقدمين، ومن أصحاب هذ الاختيارات العلامة ابن طاهر، فإلى جانب آرائه النحوية التي انفرد بها، وتمت دراسة شيء منها، كانت له عدة اختيارات من آراء من سبقوه، والمقصود بالاختيار النحوي تبني رأي من الآراء المتعددة في أي مسألةٍ من المسائل المختلف فيها.

وكثيرة تلك المسائل متعددة الأحكام، التي كان لابن طاهر اختيار فيها دون غيرها، إما لما توافر لديه من الأدلة والشواهد والنصوص، أو لقوتها، أو لتبني كثير ممن سبقوه من النحاة لها.

وإتماما للفائدة في هذه الدراسة خصصت المبحث الثاني لتناول بعض المسائل من اختيارات ابن طاهر النحوية بالدراسة والبيان، وذلك وَفْق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: "أحكام نحوية": أتناول فيه مسائلتين من اختيارات ابن طاهر النحوية، هما:

المسألة الأولى: رأي ابن طاهر في خبر: (حَسْبُك)، في قولهم: "حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ":

(حَسْبُ): اسم لا يثنى ولا يجمع، وله استعمالان، أولهما: استعماله بمعنى (كَافٍ)، وجعله سيبويه من (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي)؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي، فيعرب (حسب) إعراب الأسماء، ويأتي مبتدأ وخبرا وغيرهما، بحسب موقعه في الجملة، وقيل: يُعرب إعراب اسم فعل مضارع، بمعنى (يكفي)، ثانيهما: استعماله بمعنى (غير)، ويأتي مفردا مقطوعا عن الإضافة مبنيا عن الضم، ويعرب مبتدأ وخبرا وغيرهما(1).

وقد تباينت آراء النحاة في حركة الباء من (حَسْبُ)، فذهب الجمهور إلى أن ضمة الباء حركة إعراب، فهو عندهم اسم معرب، وذهب فريق منهم إلى أنها حركة بناء، فهو اسم فعل مبنيٌّ سُمي به الفعل، نحو: رويد، والكاف فيه للخطاب، وضُمَّ (حسب)؛ لأنه كان معربا، فحمل في البناء على (قبل وبعد)(2).

ثم إنهم النحاة اختلفوا أيضا في خبر (حَسْبُ)، في نحو قولهم: "حَسْبُك يَنَمِ النَّاسُ"، على قولين:

أولهما: مذهب جماعة من النحاة، واختاره أبو بكر بن طاهر، ذهبوا إلى أن (حَسْبُ) مبتدأٌ لا خبر له؛ لأن معناه: (اكفف، أو اكتف)، فلما كان بمعنى الفعل، والفعل لا يخبر عنه، لم يحتج هذا المبتدأ إلى خبر؛ لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، فعلى تقدير الإغناء هو مبتدأ لا خبر له، وكثيرة هي المبتدآت التي لا أخبار لها(3).

والأصل في حسبك ينم الناس – كما ذكر ابن يعيش - "كأن إنسانا قد كان يكثر الكلام ليلا، ويصيح بحيث يقلق من يسمعه، فقيل له ذلك، أي: اكتف واقطع من هذا الحديث، فإن تفعل ينم الناس، ولا يسهروا"(4).

ثانيهما: رأي بعض النحاة، ذهبوا إلى أن الخبر محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، ولعلم المخاطب به، "وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلَّا لمن كان في أمر قد بلغ منه مَبْلغًا فيه كفايةٌ، فيقال له هذا؛ ليَكُفّ ويكتفي بما قد علمه المخاطبُ، تقديرُ الخبر: حسبُك هذا، أو حسبُك ما قد علمتَه، ونحوُه"(5)، مثل: حسبك السكوت ينم الناس، ومن ثم الخبر المستفاد منه الأمر قد يكون جملة اسمية أو فعلية؛ لأنهم ذكروا أن خبر (حسب) محذوف، وحذف الخبر كثير، منه الواجب، ومنه الجائز، متى دلت عليه قرينة(6).

وقد تبين مما سبق ذكره أن النحاة في مسألة خبر (حَسْبُ) كانوا فريقين: الأول يرى أنه لا خبر له أصلا؛ لأن المبتدأ معناه معنى الفعل، والفعل لا يخبر عنه، ويرى الآخر أن الخبر محذوف؛ للدلالة عليه ولكونه معلوما، ولكلا الفريقين ما يعضده فيما ذهب إليه، وأن العلامة ابن طاهر قد اختار المذهب الأول القائل بعدم الخبر أصلا.

والذي يظهر لي أن هذا الاختيار بناه ابن طاهر على أمور، منها: أنه راعى المعنى في هذا التركيب، وهو أن كلمة (حسب)، وإن كان لفظها اسما فهي في معنى الفعل، ومن ثم عوملت معاملته من حيث عدم الحاجة لخبر، ثم إن في لغة العرب كثيرا من الألفاظ وقعت مبتدآت لا أخبار لها، فهذه مرجحات للرأي الذي اختاره ابن طاهر، وإن كان الرأي الآخر لا يقل أهمية عن سابقه، من حيث صحة التركيب، وسلامة المعنى، وشيوع الحكم.

المسألة الثانية: رأي ابن طاهر في: (حكم نصب الفعل الواحد لمصدرين معا):

المصدر هو: اسمُ ما دلَّ عليه الفعل بحروفه، وهو ثلاثة أنواع: الأول: المؤكِّد للعامل، نحو: قعد قعودًا. الثاني: المُبيّن للنوع، نحو: ضربته ضربًا شديدًا. الثالث: مُبين للعدد، يفيد زيادةً على توكيد الفعل عدد المرات، نحو: سِرْتُ سيرتَيْن، وللمصدر أحكام أخرى، لا يستوعبها هذا الإيجاز(7).

والغالب أن يكون للفعل مصدر واحد، وقد يكون له مصدران أو أكثر، فإذا كان له مصدر واحد فقد اتفق النحاة على نصب الفعل له، نحو: خرج خروجا، أكرم إكراما، ويعرب هذا المصدر مفعولا مطلقا.

أما إذا كان للفعل مصدران أو أكثر فقد اختلف النحاة في عمل الفعل فيهما على مذهبين:

(1) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 162/3، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: 146.
(2) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 877/2، وهمع الهوامع: 394/1، 395.
(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 226/1، وارتشاف الضرب: 1092/3، وتعليق الفرائد: 63/3.
(4) شرح المفصل، لابن يعيش: 276/4.
(5) شرح المفصل، لابن يعيش: 276/4.
(6) ينظر: أوضح المسالك: 217/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 4238/8.
(7) ينظر: المقاصد الشافية: 225/3.

الأول: مذهب أكثر النحاة، ومنهم: الأخفش، والمبرد، وابن السراج، حيث ذهبوا إلى أنه متى كان للفعل الواحد مصدران: أحدهما مؤكد، والآخر مبين، كما في نحو: ضربتُ ضربا شديدا ضربتين؛ فإن الفعل لا ينصبهما معا؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين، بل يَنصب الأول منهما على أنه مصدر. أما الثاني فيعرب بدلا من الأول، في البديع: "إذا قلت: ضربت زيدا ضربا شديدا ضربتين، كان ضربتين بدلا من الأول، ولا يكونان مصدرين؛ لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين"(1).

وهذا سائغ كما في المثال السابق، لكن الحكم يستشكل في قول الشاعر:

وَوَطِئْتَنَا وطْءًا على حَنَق ... وَطْء المُقَيَّدِ يَابِس الهَرْم(2)

الشاهد فيه قوله: (وَطْءًا) الثانية، فإنه لا يصح إعرابه بدلا من الأول؛ لأن الثاني غير الأول، فلا بد هنا من تخريجه، فيخرج إما على إضمار فعل آخر، أو على معنى: وطئتنا وطْءا مثل وطْءَ المقيد.

الثاني: مذهب السيرافي وآخرون، واختاره ابن طاهر، والقاسم بن القاسم، فهؤلاء ذهبوا إلى جواز نصب الفعل الواحد للمصدرين معا، فيعربونهما منصوبين بالفعل نفسه، دون الحاجة إلى أي تقدير، أو إضمار فعل آخر لثانيهما، بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك، بالقول: إن الفعل الواحد يجوز أن ينصب ثلاثة مصادر، متى اختلف معناها(3).

وقد اختلف موقف غيرهما من النحاة من الرأيين، ففي حين ذكرهما أكثرهم دون ترجيح لأحدهما، كما فعل أبو حيان، ناقلا قول صاحب البديع الذي اعترض على إعراب أصحاب المذهب الأول لثاني المصدرين أنه بدل مطلقا(4)، نجد من النحاة من يرجح المذهب الأول كما فعل ناظر الجيش، بقوله: "والظاهر في هذه المسألة مذهب الأخفش ومن وافقه، وهم الأكثرون: أن الفعل لا ينصب مصدرين على ما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية"، يقصد من عدم نصب الفعل الواحد لمصدرين معا. والظاهر في هذه المسألة مذهب الأخفش ومن وافقه وهم الأكثرون: أن الفعل لا ينصب مصدرين على ما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية"(5).

وبالنظر إلى رأيي الفريقين في هذه المسألة، يتبين أن المذهب الأول القائل بالمنع، وإن كان قد راعى الأصل في عمل الفعل هنا، وهو عدم نصب فعل واحد لأكثر من مصدر، فإن قاعدته ليست مطردة، بل فيها استثناءات، وعليها مؤاخذات، منها أنها تُحْوج أحيانا إلى تأويل وتقدير وتخريج، كما مر.

أما المذهب الثاني الذي اختاره ابن طاهر، فإنه بخلاف الأول، فهو لا يحتاج إلى شيء من ذلك؛ بل إن إعمال أصحابه للفعل الواحد في المصدرين ليس على الإطلاق، فهم يشترطون اختلاف معنى المصدرين ليعمل الفعل فيهما، وفي هذا نأي عن التأويل والتقدير؛ لغير ضرورة ملجئة، وفيه تيسير لقواعد النحو، وتطبيق لقواعد النحاة، ومن ثم فما يطرد أولى مما لا يطرد، وما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى مما يحتاج إليهما، ومع ذلك فالرأي الأول محل قبول.

المطلب الثاني: "اختيارات ابن طاهر في الإعراب": فيه أتناول مسألتين من اختياراته الإعرابية:

المسألة الأولى: اختياره لإعراب (كذا) وتمييزها في نحو: "له عندي كذا درهما"، و"له عندي كذا وكذا درهما":

(كذا) كلمة مبنية على السكون، مركبة من شيئين، الأول: (كاف التشبيه) التي متى جعلت حرفًا لم تحتج إلى ما تتعلق به؛ لأن التركيب غيَّر حكمها. الثاني: اسم الإشارة (ذا)، الذي أُوقع على عدد مبهم، وأحيانا تسبق بهاء التنبيه: (هكذا)، أو بها وبهمزة الاستفهام: (أهكذا)، وأحيانا تخلو منهما؛ فتلحقها لام البعد، وكاف الخطاب: (كذلك)، ويُكنى بها عن العدد المبهم، نحو: عندي كذا درهما، وعن الحديث، نحو: قال فلان كذا، لكن بلا دلالة فيها على التكثير، وتستعمل مفردة، وتمييزها مجرور، ومكررة أو معطوفة، وتمييزها منصوب. أما استعمالاتها، فإن (كذا) تقع فاعلاً، ونائب فاعل، ومفعولاً به، ومفعولاً فيه، ومفعولاً مطلقا، ومبتدأ، وخبرا، ولها أحكام أخرى تنظر في مظانها (6).

ومتى جاءت (كذا) كناية عن العدد قليلا كان أو كثيرا، وسواء أكانت مفردة أم معطوفة نحو: "له عندي كذا درهما، وله عندي كذا وكذا درهما"، فللنحاة في إعرابها مع ما بعدها ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين، واختاره كثير من المتأخرين، منهم ابن طاهر وابن خروف، حيث ذهبوا إلى أن ما بعدها يعرب على أنه تمييز مفرد، سواء كانت مفردة أم معطوفة، وأريد بها القليل أو الكثير، فهم يلزمونها حالة واحدة، ولا يتغير عندهم إعراب تمييزها بتغير العدد، فيقال: عندي كذا درهما، وعندي كذا وكذا درهما، وهؤلاء

(1) البديع في علم العربية: 125/1، وينظر: ارتشاف الضرب: 1359/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1833/4، وهمع الهوامع: 103/2.

(2) البيت من الكامل، قائله الحارث بن وعلة الهذلي، والبيت من شواهد: ارتشاف الضرب: 1359/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1833/4، وهمع الهوامع: 103/2.

(3) ينظر: البديع في علم العربية: 125/1، وارتشاف الضرب: 1359/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1833/4، وهمع الهوامع: 103/2.

(4) ينظر: البديع في علم العربية: 125/1، وارتشاف الضرب: 1359/3، وهمع الهوامع: 103/2.

(5) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1833/4.

(6) ينظر: شرح الرضي: 165/3، والتذييل والتكميل: 48/10، وجامع الدروس العربية: 123/3.

قد تمسكوا في استعمالها بالمسموع، وقد خالفهم ابن خروف في مسألة إفرادها متى كانت كناية عن العدد، فردَّه، وحجته أنه غير مستعمل، ولا موجود في كلام العرب(1).

الثاني: مذهب الكوفيين ومن وافقهم، أنّ (كذا) كناية عن العدد، فتطابق في تفسيرها ما هي كنايةٌ عنه في جميع أحواله، أي: "أنها تُفسَّرُ بما يُفسَر به العدد الذي هو كناية عنه، فمن الثلاثة إلى العشرة بالعدد المخفوض، نحو: له عندي كذا جوار، وتفرد هي عن المركب بالمفرد المنصوب، وتركب هي تقول: له عندي كذا كذا درهمًا، وعن العقود بالمفرد المنصوب، وتكون هي معطوفة على مثلها تقول: له عندي كذا وكذا درهمًا، وعن المائة والألف بالمفرد المجرور، وتفرد هي نحو: له كذا درهم"(2).

وتبعهم في ذلك الأخفش، والمبرد، وابن الدهان، وابن معط، وابن كيسان، والسيرافي، وابن عصفور، وآخرون، إلا أن ابن عصفور خالفهم في بعض المسائل، وفق ما سيأتي بيانه في المذهب الثالث(3).

وقد رد هذا المذهبَ كثيرٌ من النحاة، محتجين بأن ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب من التراكيب لم يبن على سماع عن العرب، وإنما قالوه بنوع من القياس على غير المسموع(4)، وعليه علق أبو حيان بالقول: "إنَّ مذهب الكوفيين في ذلك وتفصيلهم ليس بمسموع، وإنما قالوه بالقياس... وأنَّ كل تركيب شخصي ليس له أصل في لسانهم من تركيب نوعيّ فهو ليس معدودًا من كلام العرب"(5).

الثالث: مذهب مركب من المذهبين السابقين، فهو قد وافق الكوفيّين في مسألة المركّب، والعقود والمعطوف، وخالفهم في مسألة المضاف، وهو الثلاثة إلى العشرة، والمائة والألف، حيث يفسّران بجمع معرّف باللّام، مجرور بـ (من)، تقول: "له عندي كذا من الدراهم"، وهو شبيه بما يحصل مع العدد المركب وغيره من التمييز المفرد متى أريد إدخال (مِن) عليه، يقال: "له عندي أحدَ عشرَ من الدراهم"، وهذا المذهب هو اختيار ابن عصفور، وزعم أنه مذهب البصريين(6).

والذي يظهر للباحث أن سبب اختيار ابن طاهر للمذهب الأول الذي هو مذهب البصريين واختيار كثيرين؛ إنما جاء لكونه موافقا للمسموع عن العرب، بخلاف تالييه، ولكونه مذهب أكثرين النحويين، فهو هنا يأخذ بالأشهر سماعا، والأكثر استعمالا؛ لأنه متعلق بالتركيب والإعراب، كما أنه تَقيُّدٌ بأن ما اشتهر ولم يحتج إلى قياس، أولى بالأخذ ممن شذ أو بني على قياس غير مسموع، وهذا ليس بغريب عن ابن طاهر، فهو من حداق النحويين، واختياراته وآراؤه لا تأتي عادة إلا بعد تدقيقٍ وإمعان نظر.

المسألة الثانية: اختيار ابن طاهر لـ(إذا) الفجائية على أنها ظرف زمان، في نحو: "خرجت فإذا زيد".

(إذا) الفجائية، أي الدالة على المباغتة: هي أداة مهملة غير محتاجة إلى جواب؛ لتضمنها معنى الشرط، دالة على الحال والاستقبال، ولا تقع في الابتداء؛ للدلالة على أن ما بعدها حصل على سبيل المفاجأة بعد وقوع ما بعدها، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية، فيعرب ما بعدها مبتدأ، ولا يليها الفعل إلا مقترنا بقد، وهي من مسوغات الابتداء بالنكرة، ولها مواضع عدة تقع فيها، نحو: خرجت فإذا الأسد، ومنها مجيئها بعد: (بينا، وبينما)، كما أنها تقوم مقام الفاء الرابطة، شريطة ألا تسبق بأداة نفي، ولها أحكام أخرى يضيق المقام عن بسطها هنا(7).

وقد اختلف النحويون في: (إذا الفجائية)، هل هي حرف، أو ظرف؟ ثم اختلفوا في الطرفية: هل هي ظرف زمان أو مكان؟ وكان للعلامة ابن طاهر اختيار منها، وفيما يلي بيان لاختياره، ولمذاهب العلماء وأقوالهم فيها:

الأول: مذهب الزجاج والرياشي وآخرين أنها ظرف زمان، واختاره ابن طاهر، وتلميذه ابن خروف، وبه قال أبو حيان، ونسب هذا الرأي إلى المبرد، وقيل: إنه ظاهر كلام سيبويه، وذكر الزمخشري أنها بمعنى الوقت(8).

الثاني: مذهب المبرد والفارسي وابن جني وآخرين، ونُسب أيضا إلى سيبويه، أنها ظرف مكان، واستدلوا لمذهبهم بوقوعها خبرا عن الجثة، في نحو قولهم: خرجتُ فإذا زيدٌ، وتأوله أصحاب المذهب الأول على حذف المضاف، أي: خرجت فإذا حضور زيد(9).

لكن أصحاب المذهبين اتفقوا على إعرابها خبرا مقدما، "فمن قال: هي ظرفٌ، جعلها خبرا مقدما، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا، وكأن القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان -: خرجت ففي وقت خروجي الأسد، أو قال على تقدير - أنها ظرف مكان -: خرجت ففي مكان خروجي الأسد"(10).

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 63/10، والمساعد على تسهيل الفوائد: 118/2، وتمهيد القواعد: 2517/5.
(2) ارتشاف الضرب: 795/2.
(3) ينظر: السابق: 795/2، وتمهيد القواعد: 2517/5.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 795/2، وتمهيد القواعد: 2520/5،
(5) التذييل والتكميل: 67/10.
(6) ينظر: التذييل والتكميل: 10/ 63، وتمهيد القواعد: 2517/5،
(7) ينظر: مغني اللبيب: 48/2، والجنى الداني: 373، 384.
(8) ينظر: تفسير الكشاف: 73/3، والبحر المحيط: 354/7، ومغني اللبيب: 49/2، والجنى الداني: 374.
(9) ينظر: الجنى الداني: 374، 375.
(10) شرح ابن عقيل، بتحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد: 244/1، بالهامش.

وخالفهم أبو البقاء العكبري في إعرابها، حيث ذهب أحيانا إلى أنها منصوبة، وأن عامل النصب فيها يكون فعلا مقدَّرا قبلها، وجعل من ذلك قول الله تعالى: {فَإِذَا حِبَالُهُم وعِصِيُّهُم}، طه، من الآية: "65"، وتعقبه بعض النحاة بالرد؛ لأن الفاء تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها(1).

الثالث: مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش أنها حرف، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك، واستدل له بأدلة عدة، اعترض بعض النحاة على بعضها، وهنا يضيق المقام عن ذكرها(2)، وعلى هذا المذهب القائل إنها حرف يكون خبر المبتدأ محذوفا، بحيث يعرب "الاسم المرفوع بعدها مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: خرجت فإذا الاسد موجود، أو حاضر، أو نحو ذلك"(3).

وتبقى الإشارة هنا إلى أن النحاة كما اختلفوا في إعراب: (إذا) الفجائية اختلفوا أيضا في إعراب الفاء الداخلة عليها، قال المرادي: "اُختلف في الفاء الداخلة على إذا الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا الأسد، فذهب المازني، ومن وافقه، إلى أنها زائدة لازمة، وإليه ذهب الفارسي. وذهب أبو بكر مبرمان إلى أنها فاء عاطفة، واختاره ابن جني. وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء، دخلت على حد دخولها في جواب الشرط"(4).

ومما سبق تبين أن ابن طاهر قد اختار مذهب القائل بأنها ظرف زمان، ومع أنه لم يُعلِّل لاختياره، لكن الذي يظهر أن اختياره هو الأرجح؛ لكونه مذهب بعض أئمة النحو المتقدمين، واختيار المحققين من المتأخرين، ومع ذلك يبقى الخلاف بين المذهبين الأول والثاني محصورا في نوع الطرف، والتقدير وعدمه، وهما أرجح من الثالث.

وبهذه المسألة أُنهي الدراسةَ التطبيقية لبعض المسائل النحوية بمبحثيها، وقد أبنت من خلالها منهج ابن طاهر في الانفرادات والاختيارات، سواء في الأحكام النحوية أو الوجوه الإعرابية، ولعلَّها كانت موفية بالغرض منها.

والله من وراء القصد.

(1) ينظر: البحر المحيط: 354/7، والدر المصون: 70/8، والجنى الداني: 380/379.
(2) ينظر: الجنى الداني: 375.
(3) شرح ابن عقيل، بتحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد: 244/1، بالهامش.
(4) الجنى الداني: 73، وينظر: ارتشاف الضرب: 1987/4.

خاتمة البحث:

بعد هذه الدراسة لموضوع: "ابنُ طاهر النحوي، انفراداتُه، واختياراتُه: دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة"، خلص البحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

1. أن العلامة ابن طاهر تميز بعديد الانفرادات والآراء، والاختيارات النحوية التي لقيت اهتمام من بعده، وقبولا لدى كثير منهم، وهي في معظمها مبينة إما على الشاهد والدليل أو القياس على الأفصح.
2. أن انفرادات ابن طاهر واختياراته النحوية تنم عن عقلية علمية نحوية فذة، فهو لا يتأثر فيها بآراء من سبقوه أو بمن حوله بقدر ما يكون فيها معملا لفكره، وممعنا لنظره بما يظهر مكنته وتميزه.
3. أن ابن طاهر بما تميز به من ذكاء وعمق لغوي جعل منه شخصية نحوية متفوقة، وجعله في مصاف حذاق النحاة، كيف وشرحه للكتاب الذي أفنى سنوات عديدة في تأليفه قد أبان عن حقيقته، وكشف النقاب عن شخصيته، وجعله مقصدا لمن جاءوا من بعده أهل العربية.
4. أن ابن طاهر في أغلب اختياراته النحوية وإعراباته كان يميل إلى رأي الأكثرين من النحاة، كم أنه كان يراعي جانبي التركيب والمعنى؛ لما لهما من تأثير واضح في مسألة الاختيار والترجيح.
5. كما أنه في آرائه النحوية التي يأتي بها يبتعد عن مسألة التقدير والتأويل، ويعتمد في أغلب الأحيان على القياس، وهو ما جعل معظم آرائه واختياراته محل رضا وقبول، ممن أتوا بعده من النحاة.
6. أن النماذج التطبيقية التي تمت دراستها بهذا البحث، إنما كانت على سبيل التمثيل والذكر، لا سبيل الاستقصاء والحصر، فآراء هذا العالم المبثوثة في كتب النحو كثيرة، وهي صالحة لأن تكون رسالة علمية مستقلة في مجال النحو، ويتم من خلالها إبراز جهوده في خدمة اللغة، والنحو بخاصة.

وأخيرا: فهذا ما جاد به الفهم، وسطَّره القلم، في هذا الموضوع، وهو جهد المقل، وأمل الطامح، وقد أخلصت فيه النية، وبذلت قصارى الجَهد، فما كان فيه من توفيق وسداد، فبفضل الله تعالى وإعانته، فهو وحده المستعان، وعليه التكلان، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والشيطان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وأليه أنيب.

وهو من وراء القصد، وله الحمد أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

الباحث.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني: (مصحف أمانة التعليم).
1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف، أثير الدين الأندلسي: (ت: 745ه)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1: 1418ه، 1998م.
2. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل، المعروف بابن السراج: (ت: 316ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان: بيروت.
3. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، (ت: 646ه)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، طبعة/1: 1406ه، 1982م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات الأنباري: (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط/1: 1424هـ، 2003م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام، (ت: 761ه)، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
6. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين الأندلسي: (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت: لبنان: 1420ه.
7. البديع في علم العربية، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير: (ت: 606ه)، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط/1: 1420ه.
8. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، (ت: 911ه)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان: صيدا.
9. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت: 817ه)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، 1421ه، 2000م.
10. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت: 748ه)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط/1، 2003م.
11. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي وآخرين، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط/1.
12. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني: (ت: 827ه)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط/1: 1403ه، 1983م.
13. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش: (ت: 778ه)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة: مصر، ط/1: 1428ه.
14. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي: (ت: 749ه)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط/1: 1428ه، 2008م.
15. جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني: (ت: 1364ه)، المكتبة العصرية، صيدا: بيروت، ط/28: 1414ه، 1993م.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة: الحسن بن قاسم المرادي، (749: ه)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط/1، 1413ه، 1992م.
17. حاشية الخضري على ابن عقيل، لمحمد بن مصطفى الخضري، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/3: 2012م.
18. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان: (ت: 1206ه)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط/1: 1417ه، 1997م.
19. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي: (ت: 756ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري: (ت: 769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط/20: 1400ه، 1980م.
21. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري، (ت: 905ه)، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط/1، 1421ه: 2000م.
22. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جميع حقوق الطبع محفوظة: 1398ه، 1978م، جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا.
23. شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، أبي البقاء، موفق الدين الموصلي: (ت: 643ه)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط/1: 1422ه، 2001م.

24. الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه: (ت: 180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3: 1408ه، 1988م.
25. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله: (ت: 538ه)، دار الكتاب العربي، بيروت: لبنان، ط/3: 1407ه.
26. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: 616ه)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق: سوريا، ط/1، 1416ه: 1995م.
27. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الناشر: دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط/1: 1400ه، 1405ه.
28. معاني النحو، لفاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط/1: 1420ه، 2000م.
29. معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر بن رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، دمشق: سوريا، ط/1، 1993/م.
30. المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، صنَّفه: علي الحمد، ويوسف الزعبي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط/2، 1414ه، 1993م.
31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1421ه، 2000م.
32. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 ه)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/1: 1428ه، 2007م.
33. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري، (ت: 905ه)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، بيروت، ط/1، 1415ه، 1996م.
34. النحو الوافي، لعباس حسن، (ت: 1398ه)، دار المعارف، ط/15.
35. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي، (ت: 1399ه)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة باستانبول: 1951م، أعيد طبعه بدار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان.
36. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: 911ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
37. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (ت: 764ه)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت: 1420ه، 2000م.